A

# الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/54/L.68
3 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة السيد ألكسندرو نيكولسكو (رومانيا) على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/54/L.35

منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بشأن تدابير مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية،

وإذ يساورها القلق إزاء خطورة المشاكل الناشئة عن الفساد، والتي قد تهدد استقرار المجتمعات وأمنها، وتقوض قيم الديمقراطية والأخلاق وتعرض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للخطر،

وإذ تسلم بأهمية القوانين الدولية والوطنية القائمة لمحاربة الفساد في المعاملات التجارية الدولية،

وإذ تدرك الدور الهام لدوائر الأعمال التجارية، وخصوصا القطاع الخاص، في تحسين العملية الدينامية لتنمية القطاعات الزراعية والصناعية وقطاع الخدمات والحاجة إلى خلق بيئة مؤاتية للأعمال التجارية بغية تيسير النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وخصوصا البلدان الأفريقية،

وإذ تضع في اعتبارها الدور الهام جدا الذي يمكن للقطاع الخاص أن يؤديه في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والمساهمة الفعالة من منظومة الأمم المتحدة في تسهيل المشاركة البنّاءة والتفاعل المنظَّم من القطاع الخاص في عملية التنمية وذلك بقبول المبادئ والمعايير العالمية مثل الأمانة والشفافية والمساءلة،

١ - تدين الفساد والرشوة وتبييض الأموال والتحويل غير المشروع للأموال؛

٢ - تدعو إلى مزيد من التدابير الدولية والوطنية وإلى التعاون الدولي دعما لهذه التدابير لمحاربة الممارسات الفاسدة والرشوة في المعاملات الدولية؛

٣ - كذلك، بينما تسلّم بأهمية التدابير الوطنية، تدعو إلى مزيد من التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون عن طريق منظومة الأمم المتحدة، على استنباط الطرق والوسائل الكفيلة بمنع التحويلات غير المشروعة والتصدي لها وإعادة الأموال بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية، وتهيب بجميع البلدان والكيانات المعنية أن تتعاون في هذا الصدد؛

٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم جهود جميع البلدان الرامية إلى تعزيز القدرة المؤسسية من أجل منع الفساد والرشوة وتبييض الأموال والتحويلات غير المشروعة للأموال؛

٥ - تقرر إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، أن يدرج في التقرير المطلوب في قرار الجمعية العامة ١٧٦/٥٣ والمعتزم تقديمه إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين، معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار والتوصيات، بما في ذلك معلومات حول إعادة الأموال المحولة بطرق غير مشروعة إلى بلدانها الأصلية.

- - - - -